ويرجع بزكاته على غاصب أو ضال لا لازم ملتقط ويرجع بها على ملتقط اخرجها منها أو غائبا لا ان شك في بقائه أو مدفونا منسيا أو مرهونا جهله أو عند من يهود ونحوه ويزكيه اذا قدر عليه أو مرهونا ويخرجها راهن منه بلا اذن ان تعذر غيره ويأخذ من ثمن عوض زكاة ان اشتراه أو دينا عن بهيمة الانعام أو دية واجبة أو دين سلم لم يكن ثمانا أو التجارة ولو محجورا بلا بينة وتسقط زكاته ان سقط قبل قبضه بلا عوض ولا اسقاط والا لا فيزكي اذا قبض او ابرئ منه لما مضى ويجزئ اخراجها قبل ولو قبض دون نصاب أو كان بيده وباقيه دين او غصب أو ضال زكاه وان زكى ضدا منها كله ثم تنصف بطلاقه رجع فيما بقي بكل حقه ولا يجزيها زكاها منه بعد ويزكي مشتر مبيعا منعينا او تمييزا ولو لم يقبضه حتى انفسخ بعد الحول وما عدا ما باع وتمام الملك ولو في موقوف على معين من سائمة وعلة الارض وشجر ويخرج من عين السائمة فلا زكاة في دين كتابة وحصة مضارب قبل قسمة ولو ملكت بالظهور ويزكي رب المال حصته كالاصل واذا اداها من غيره فراس المال باق ومنه تحتسب من اصل المال وقدر حصته من الربح وليس له لقاء اخراج زكاة تلزم رب المال بلا اذنه ويصح شرط كل منهما زكاة حصته من الربح على الاخر لا زكاة رأس المال وبعضه من الربح ويجب اذا تم نصابا بعض نصاب أو بعد ذا النصاب اذا حال الحول ويؤدى من زكاة ونذر بقدر ما يحج منه بنيته عنها لا في معين نذر ان يتصدق به وموقوف على غير معين او مسجد وغنية مملوكة لامن جنس ان بلغت حصة كل واحد نصابا والا انبنى على الخلطة ولا في ثمن ارض وحص ونقد موصى به في وجوه بر او يشتري به وقف ولو ربح والربح كاصل ولا في مال من عليه دين ينقص النصاب ولو كفارة ونحوها او زكاة غنم عن ابل لا تمام بسبب ضمان او حصاد او جداد او دياس ونحوه ومتى بريء المبتدأ حولا وسمع ارش جناية عند التجارة زكاة قيمته ومن له عرض قنية يباع لو افلس يفي بدينه جعل في مقابلة ما معه ولا يزكيه وكذا من بيده الف وله على مليء الف وعليه الف

ولا

باب زكاة السائمة

ولا يجمع الدين بمال لزكاة ولا ثمان وماشية وعرض تجارة مضى حول ويعفى فيه لكن يستقبل بصدقاته واجرة وعوض خلع معينين ولو قبل قبض من عقد وبهيمة من ذلك من تعيين وبيع نتاج السائمة ورجع التجارة الاصل في حوله ان كان نصابا والا فحول الجميع من حين كمل وحول صغار من حين ملك كبارا ومتى نقص او بيع او أبدل ما وجب في عينه بغير جنسه لا فرارا منها انقطع حوله لا لمن ذهب بفضة وعكسه ويخرج مما معه وفي اموال الصيارف لا بجنسه فلو ابدل له باكثر زكاه اذا تم حول الاول كنتاج وان فر منها لم تسقط باخراج عن ملكه ويزكي من جنس المبيع لذلك الحول وان ادعى عدمه وثم قرينة عمل بها والا فقبل قوله واذا مضى وجبت في عين المال في نصاب لم يزك حولين واكثر زكاة واحدة الا ثمار كانته الغنم من الابل فعليه لكل حول زكاة وما زاد على نصاب ينقص من زكاته كل حول بقدر نقصه بها وتعلقها كارش جناية لاكدين برهن او مال محجور عليه لفلس ولا تعلق حرفه فله اخراجها من غيره والنماء بعد وجوبها له وان اتلفه لزم ما وجب فيه لا قيمته وله التصرف ببيع وغيره ولا يرجع بائع بعد لزوم ربح في قدرها الا ان تعذر عزه وللمشتري الخيار ولا يعتبر امكان اداء ولا بقاء مال الا اذا اتلف زرع او ثمرا بجائحة قبل حصاد وجداذ وكذا مات وعليه زكاة اخذت من تركته ومع دين بلا رهن وضيق مال يتحاصان وبه يقدم بعد نذر بمعين وشرط صحيحة معينة وكذا لو افلس حي

عن نصف يوم مرج

ولا تجب الا فيما لدر ونسل وتسمين والسوم ان نوعي المباح اكثر الحول ولا تشترط نيته فتجب في سائمة بنفسها او بفعل غاصبها لا في معتلفة بنفسها او بفعل غاصب لها او لعلفها وعدمه مانع فيصح ان تعجل قبل الشروع فيه وينقطع السوم شرعا بعطفها عنه بقصد قطع الطريق بها ونحوه كحمل التجارة بنية قنية عيد ما لذلك او تسامها الحوير للبس محترز لا بنيتها لقل قبله ولا يتم في ابل حتى تلد حسنا ذا شاة بصفة غير معيبة وفي المعيبة صحيحة تنقص قيمتها بقدر نقص الابل ولا يجزي

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)